مع مخاوف ثقل الديون على الدولة

برلمانيون يصفون قانون البنى التحتية حلاً لأزمة السكن

□ بغداد /المدى

أحد مشاريع البنى التحتية.. ارشيف

تباينت ردود أفعال خبراء اقتصاديين وبرلمانيين حول طرح مشروع قانون البنى التحتية في البلد بين التأييد والرفض، فمنهم من قال إن القانون سوف يثقل كاهل الدولة بالديون والبعض الآخر أكد انه سوف يقضي على أزمة السكن .

ووصف عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب قصي جمعة العبادي القانون بأنه "خطأ سيدخل العراق في دوامة ديون هو في غنى عنها"، وعلق العبادي عن مشروع القانون بالقول: بواقع الخدمات ومشاريع البنى التحتية الرئيسية التي يحتاجها البلد، مشيرة الى انها بحاجة إلى مبالغ كبيرة لا يمكن للميزانية وحدها تأمينها، وأن المبالغ التي ستدفع للشركات وفق هذا القانون هي من إيرادات النفط، لذا فان الدفع مضمون لأن العراق بلد نفطي.

الى ذلك دعت عضو لجنة الخدمات والإعمار كميلة الموسوي إلى التصويت عليه، موضحاً إن القانون لن يؤدي إلى تراكم ديون الحكومة، والدفع بالآجل هو أفضل طريقة لإعادة إعمار البلد، وان عدم التصويت عليه سيبقي العراق متأخراً لعقود.

وعبرت الموسوي عن تفاؤلها بالقانون، مشيرة إلى أن سبب تأجيله في الدورة السابقة كان سياسيا، حيث أن بعض الكتل تعتقد أن خصومها السياسيين سيستفيدون من القانون في الدعاية الانتخابية، بينما آخرون اعترضوا عليه اعتقاداً منهم بأنه سيغرق البلد بالديون، وهذا غير صحيح.

ويستند المدافعون عن القانون الى حاجة البلد الى (٣٦٠٠٠) مدرسة، فضلاً عن تخلف وقدم البنى التحتية لا تستطيع الموازنة العامة وحدها تغطية تكاليفها.

عضو لجنة النزاهة شريف سليمان برر رفضه للقانون، بأنه لا يلاقي دعماً من قبل معظم النواب لان الدولة غنية، ولا تحتاج لتكرر تجارب النظام السابق التي حولت من العراق من دولة دائنة إلى مديونة وهو قانون غير صحيح.

وقال سليمان: بإمكان العراق توفير الأموال لإعادة البنى التحتية لأنه دولة نفطية وذات قدرات اقتصادية عالية، لكن آفة الفساد الإداري تعيق إدامة البنى التحتية إلى جانب عدم وجود شركات محلية رصينة لتنفيذ المشاريع.

يوافقه عضو اللجنة المالية في مجلس النواب شورش مصطفى رسول الرأي، حيث قال إن اعتماد الدفع بالآجل من إيرادات النفط غير صحيح، نتيجة التذبذب الحاصل في أسعار النفط على مستوى العالم.

ونوه: بأن قانون الدفع بالآجل سيثقل كاهل العراق بالديون نتيجة تحميل الشركات الاستثمارية أرباحاً إضافية على كلف تنفيذ المشاريع.

في غضون ذلك انتقد المحلل الاقتصادي إبراهيم المشهداني القانون، موضحاً أنه يتضمن سلبيات كثيرة بسبب القروض التي تترتب عليها فوائد ربما تضع الدولة تحت سلطة المقاول أو الطرف المنفذ، و ستكون الشركات المنفذة هي الجهة المستفيدة والطرف الأقوى على اعتبار أنها تعمل بالدين وبالتالي تضاعف تكلفة المشاريع. وأشار الى أن الدفع بالآجل لا يصلح لدولة مثل العراق وواردتها عالية جداً، ويوقع البلد في شرك الديون التي

تحذير من اتخاذ إيران البلاد منفذاً لتصدير النفط

□ بغداد /وكالات

حذر عضو مجلس النواب محسن السعدون من اتخاذ إيران الأرض العراقية منفذاً لتصدير نفطها أو سوقاً لتصريف بضاعاتها عند تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية عليها، لأنها تعد مخالفة قانونية دولية تسبب ضرراً للعراق. وقال السعدون إن العقوبات الاقتصادية تعد قرارات دولية تصدر من قبل الامم المتحدة وملزمة لجميع الدول، ولا يستطيع أحد مخالفة هذه القرارات لأن نتائجها لا تحمد عقباها. وأشار الى أن العراق يعد أحد الدول المنضمة إلى الاتحاد الدولي وعليه الالتزام بجميع القرارات الصادرة ولا يستطيع أن يخالفها، فمساعدة إيران اقتصادياً كفتح منافذ لتصدير نفطها أو افتتاح معامل لها في العراق لتصريف منتجاتها تعد مخالفة قانونية لا يرضى عليها المجتمع الدولي وستسبب ضرراً كبيراً للعراق واقتصاده. ويعتزم مجلس الأمن الدولي فرض عقوبات اقتصادية جديدة على إيران بسبب برنامجها النووي، حيث يرى المراقبون بأن هذه العقوبات ستكون شديدة على إيران لأنها تمس اقتصادها بشكلٍ مباشر من خلال منع تصدير النفط وإلزام الدول بعدم التعامل مع إيران اقتصادياً سواء من ناحية التبادلات التجارية أو شراء نفطها.

مناقشة مسودة الاتصالات والمعلوماتية

□ بغداد/ المدى

أعلنت لجنة الخدمات والإعمار البرلمانية عن عقد جلسة استماع مع الجهات المعنية بقانون الاتصالات والمعلوماتية، مؤكدة سعيها حل الخلاف الذي عرقل تشريع القانون منذ أكثر من شهر . وقالت رئيسة اللجنة فيان دخيل لوكالة /البغدادية نيوز/: ان"اللجنة ستعقد جلسة استماع مع الجهات المعنية بقانون الاتصالات والمعلوماتية، مشيرة الى ان" الجلسة ستكون بحضور وزارتي اتصالات المركز والإقليم ،وهيئة الإعلام والاتصالات ،إضافة الى عدد من اعضاء اللجنة القانونية ولجنة الثقافة والإعلام ،فضلا عن الأطراف التي ساهمت بكتابة الدستور لوجود بعض فقرات القانون التي يراها البعض أنها تتعارض مع نصوصه" . ولفتت دخيل الى ان" سبب تأخير تشريع مشروع قانون الاتصالات والمعلوماتية هو الاعتراض على فقرة تتمثل بأحقية استملاك البنى التحتية للشركات الذي إن رفض فانه يعد ضربة قاسية للاقتصاد العراقي ،إضافة الى وجود تعارض في بعض الصلاحيات التي أعطيت لوزارة الاتصالات ولهيئة الإعلام والاتصالات.

التجارة الباكستانية: العراق أكبر المستهلكين للرز

□ عواصم / المدى

ذكرت صحيفة اكسبريس تريبيون الباكستانية تصريح وزير التجارة الاتحادية الباكستاني منير قريشي أن الوزارة ستدعم وتزيل جميع العقبات التي يواجهها مصدرو الرز في ذات الوقت الذي يجب فيه على التجار الاستفادة من الأسواق المحتملة مثل العراق لزيادة صادرات البلاد. وأشار القريشي إلى انه سيتم النظر في تجارة المقايضة مع إيران التي من المحتمل أن تغدو أيضا سوقا كبيرة للرز الباكستاني، موضحا أن "اللجوء إلى هذه الطريقة هو الحل الأفضل بسبب التعقيد الناتج عن أسعار صرف العملة الإيرانية نتيجة للعقوبات الاقتصادية التي تواجهها طهران". وتابع القريشي " إن العراق يعد سوقا كبيرة للرز الباكستاني لكن على المصدرين إزالة العناصر التي جلبت السمعة السيئة للبلاد بسبب بيع الرز المغشوش"، مؤكدا أن "هؤلاء الناس يضرون قطاع التجارة بشكل عام من أجل بعض الأرباح الإضافية".

وزارة الاتصالات
الشركة العامة للاتصالات والبريد

إعلان المناقصة المرقمة ٢٢/مشتريات/٢٠١٢
أعمال تأهيل لبدالة وبريد الخنساء
وعلى التبويب (٧-٦-٢٥)

يسر الشركة العامة للاتصالات والبريد احدى تشكيلات وزارة الاتصالات أن تدعو الشركات الراغبة لتقديم عطاءاتهم للمناقصة المشار اليها اعلاه (أعمال تأهيل لبدالة وبريد الخنساء) ومن الحاصلين على هوية تصنيف المقاولين الصادرة وفق تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ على ان لا تقل هوية التصنيف عن الدرجة الخامسة (انشائية) كحد ادنى.

ويمكن الحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة في مقر الشركة الكائن في شارع ابي نؤاس مقابل مبلغ قدره (٧٥٠،٠٠٠) سبعمائة وخمسون ألف دينار غير قابل للرد وسيكون آخر يوم لتقديم العطاءات الساعة الحادية عشر من يوم ٢٠١٢/٨/١٣ على أن تقدم العطاءات بظرفين (فني وتجاري) ويكتب عليهما رقم المناقصة والعنوان الكامل للشركة والموقع والبريد الالكتروني للشركة وتاريخ التقديم وسيهمل العطاء الغير مكتمل للمواصفات الفنية والشروط القانونية المطلوبة... مع التقدير

المدير العام
ر. مجلس الادارة

E-mail:law__itpcoffice@moc.gov.iq
www.moc.gov.iq

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الكهرباء
المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

إعلان مناقصة ٥٨٢٢

تعلن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (حاسبات السيطرة على الوحدات HMI لمحطة جنوب بغداد الغازية الاولى)
فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً" داخل العراق وخارجه تقديم عطائهم على المناقصة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (٢٠١٢/٩/٢) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقاً" ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
للمعلومات: يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنيت
www.elecgeepmi.com

المدير العام

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الكهرباء
المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى

إعلان مناقصة ٥٧٧٧

تعلن المديرية العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الوسطى، مناقصة تجهيز (نصب مضخة حريق لمحطة جنوب بغداد الحرارية)
فعلى الراغبين من الشركات والمكاتب المسجلة رسمياً" داخل العراق وخارجه تقديم عطائهم على المناقصة المذكورة أعلاه والتي يمكن الحصول على كمياتها ومواصفاتها وشروطها من مديرية الشؤون التجارية لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) دينار غير قابل للرد وبتاريخ غلق (٢٠١٢/٩/٢) في مقر المديرية الكائن في الباب الشرقي/ ساحة غرناطة سابقاً" ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.
للمعلومات: يمكنكم الاطلاع على التفاصيل الخاصة بالطلبات من خلال موقعنا على شبكة الانترنيت
www.elecgeepmi.com

المدير العام